

Distr.: General  
15 August 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير - 1 نيسان/أبريل 2022

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

## التقدم المحرز في تنفيذ إجراءات متابعة التوصيات الواردة في التقرير المعنون "تحقيق موجز ومستقل في انخراط الأمم المتحدة في ميانمار في الفترة من 2010 إلى 2018" من أجل تدعيم القدرة الوقائية لمنظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام\*

موجز

أحاطت الجمعية العامة علماً، في قرارها 264/73 بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، بتوصية بعثة تقصي الحقائق بخصوص إجراء تحقيق شامل ومستقل في انخراط الأمم المتحدة في ميانمار منذ عام 2011، وشجعت منظومة الأمم المتحدة على متابعة القضايا التي أثّرت والحرص على أن يراعي أيّ تعامل مع ميانمار الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان وأن يعالجها. وعملاً بقرار الجمعية العامة 264/73 وقرار مجلس حقوق الإنسان 2/39، عُيّن الأمين العام غيرت روزنتال في كانون الأول/ديسمبر 2018 من أجل إجراء تحقيق مستقل في انخراط الأمم المتحدة في ميانمار من عام 2011 إلى عام 2018. وعقب العروض الشفوية التي قُدّمت إلى المجلس في عامي 2020 و2021 بشأن نتائج التوصيات المنبثقة عن استعراض السيد روزنتال وتنفيذها، دعا المجلس الأمين العام، في قراره 21/46، إلى أن يقدّم تقريراً كتابياً عن التقدم المحرز في تنفيذ إجراءات المتابعة الرامية إلى تعزيز فعالية العمل في المستقبل وتدعيم القدرة الوقائية لمنظومة الأمم المتحدة.

\* قُدّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.



## أولاً - مقدمة

1- أحاطت الجمعية العامة علماً، في قرارها 264/73 بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، بتوصية بعثة تقصي الحقائق بخصوص إجراء تحقيق شامل ومستقل في انخراط الأمم المتحدة في ميانمار منذ عام 2011، وشجعت منظومة الأمم المتحدة على متابعة القضايا التي أثرت والحرص على أن يراعي أيّ تعامل مع ميانمار الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان وأن يعالجها<sup>(1)</sup>. وعملاً بقرار الجمعية العامة 264/73 وقرار مجلس حقوق الإنسان 2/39، عيّن الأمين العام غيرت روزنتال في كانون الأول/ديسمبر 2018 من أجل إجراء تحقيق مستقل في انخراط الأمم المتحدة في ميانمار من عام 2011 إلى عام 2018.

2- ويمكن تصنيف ملاحظات السيد روزنتال إلى ثلاثة أنواع من التحديات التي يتعين التصدي لها: وهي (أ) هياكل الأمم المتحدة والتنسيق وتبادل المعلومات واتخاذ القرارات؛ و(ب) التفاعل مع حكومة البلد المضيف؛ و(ج) التفاعل مع الدول الأعضاء الأخرى (سواء كان ذلك داخل هيئات الأمم المتحدة أو على الصعيد الثنائي) ومع المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، بما يشمل المنظمات غير الحكومية الدولية.

3- وعقب العروض الشفوية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان في عامي 2020 و2021 بشأن نتائج التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الذي أجره السيد روزنتال وتنفيذها، دعا المجلس الأمين العام، في قراره 21/46، إلى أن يقدم تقريراً كتابياً عن التقدم المحرز في تنفيذ إجراءات المتابعة الرامية إلى تعزيز فعالية العمل في المستقبل وتدعيم القدرة الوقائية لمنظومة الأمم المتحدة.

4- وبعد الاستعراض الذي أجره السيد روزنتال، أصدر الأمين العام دعوةً بعنوان "أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداءً إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" تروج لرؤية تحويلية لحقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مع التسليم بأن حقوق الإنسان تقدم حلولاً وأدوات وتستجيب لتطلعات كل كائن بشري. ويشدد الأمين العام في النداء إلى العمل على أن "حقوق الإنسان مسؤولية كل جهة فاعلة في الأمم المتحدة وأن ثقافة حقوق الإنسان يجب أن تتخلل كل ما نقوم به، في الميدان وعلى الصعيد الإقليمي وفي المقر"<sup>(2)</sup>. ويوضح كذلك الصلة بين حماية حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات. وينبغي قراءة هذا التقرير في سياق الجهود المبذولة من أجل تنفيذ النداء إلى العمل، إلى جانب التوصيات الواردة في التقرير المعنون "خطتنا المشتركة"<sup>(3)</sup> والصادر عن الأمين العام في أيلول/سبتمبر 2021. ويتضمن التقرير الأخير توصيات تغطي أربعة مجالات واسعة، بما يشمل عقداً اجتماعياً جديداً يركز على حقوق الإنسان.

5- ويتيح النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان هو و"خطتنا المشتركة" لمنظومة الأمم المتحدة ما يلزم من أطر واتساق وزخم من أجل ضمان وضع حقوق الإنسان في قلب الجهود المبذولة في الركائز الثلاث (التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان) على النحو المتوخى في استعراض السيد روزنتال.

(1) قرار الجمعية العامة 264/73، الفقرة 6.

(2) "أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداءً إلى العمل من أجل حقوق الإنسان"، الصفحة 4.

(3) انظر A/75/982.

## ثانياً - هياكل الأمم المتحدة والتنسيق واتخاذ القرارات

### ألف - جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية بقيادة منسقين مقيمين مستقلين ومتمكين

#### تنفيذ نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه

6- أشار السيد روزنتال في استعراضه إلى الفرص والتحديات التي يطرحها ظهور جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتمكين المنسقين المقيمين عن طريق تزويدهم بـ"القدرة على النهوض بتنسيق الأهداف على نطاق المنظومة على العكس من الأهداف الأضيق نطاقاً التي ينشدها كل كيان من الكيانات التي تنتمي إلى فريق قطري"<sup>(4)</sup>. وشدد السيد روزنتال على أهمية "إنجاز المهمة على أكمل وجه" من حيث "معالجة وإدارة الأوضاع المعقدة في المستقبل، مثل الوضع الذي تواجهه ميانمار، بتعزيز التنسيق بين الركائز، من جملة جوانب أخرى"<sup>(5)</sup>.

7- وشمل إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدء العمل بنظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، لدعم 162 بلداً وإقليماً. وكما توقع السيد روزنتال في استعراضه، شمل الإصلاح تعزيزات كبيرة لقدرات أفرقة الأمم المتحدة القطرية على اعتماد تدابير منسقة عند معالجة الأوضاع المعقدة. ويسلط إطار الإدارة والمساءلة الضوء على المسؤولية المشتركة بين المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية من أجل الحرص على أن يفضي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى نتائج تنهض بحقوق الإنسان بوصف ذلك مقصداً أساسياً ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما ينعكس أيضاً في توصيف وظائف المنسقين المقيمين. ويضطلع المنسقون المقيمون بدور الترويج للقيم والمعايير والمبادئ الأساسية للميثاق ومناصرتها، بما يشمل احترام وحماية حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والالتزام المتعلق بأهداف التنمية المستدامة المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب في سياق تحقيق الأهداف.

8- وقد ساعد نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه أفرقة الأمم المتحدة القطرية على دعم الحكومات على نحو أفضل في جهودها الرامية إلى احترام التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان والوفاء بها. وتشتمل التوجيهات الداخلية لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على معايير رئيسية للحرص على إدماج مبادئ حقوق الإنسان في التحليلات القطرية المشتركة وتوجيه البرامج القطرية.

9- وتقع أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة تحت السيطرة الوطنية وترتكز على أولويات التنمية الوطنية وخطة عام 2030 ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولذا، فهي تحدد مساهمات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تسعى إليها الجهات المعنية الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة، مع الالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب، والوفاء بحقوق الإنسان وغيرها من المعايير والالتزامات الدولية.

10- وقد غير الإصلاح الطريقة التي تعالج بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية المسائل المتصلة بحقوق الإنسان على أرض الواقع، بما فيها المسائل المتصلة بالوقاية. فمثلاً في شيلي في عام 2019، وفي ضوء التقارير التي تقيّد بلجوء الشرطة إلى استخدام القوة المفرطة أثناء المظاهرات، دعا المنسق المقيم، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري وبالإشتراك مع السلطات الوطنية، إلى الالتزام الصارم بالمعايير الدولية

(4) Gert Rosenthal, "A brief and independent inquiry into the involvement of the United Nations in Myanmar from 2010 to 2018", May 2019, p. 25

(5) المرجع نفسه.

لحقوق الإنسان. وبدعم من الفريق القطري، عدّلت الشرطة البروتوكولات الداخلية بشأن التصدي للمظاهرات العامة.

11- وفي الفلبين، يعمل فريق الأمم المتحدة القطري عن كثب مع الحكومة ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين ومنظمات المجتمع المدني من أجل تنفيذ برنامج مشترك للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان بغرض تقديم المساعدة، على النحو المبين في قرار مجلس حقوق الإنسان 33/45، فيما يتعلق بالتعاون التقني وبناء القدرات في مجالات من بينها آليات المساءلة الداخلية، وجمع البيانات عن ادعاءات ضلوع الشرطة في انتهاكات، والمجتمع المدني ولجنة حقوق الإنسان، والآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة، واتباع نهج قائم على الحقوق إزاء جهود مكافحة المخدرات والإرهاب.

12- وفي المكسيك، اشتركت الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري في استعراض الالتزامات في مجال حقوق الإنسان والتوصيات الدولية التي قدمتها آليات حقوق الإنسان إلى البلد، وفي إدماجها في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وهو ما ساعد على التأكد من إسهام عمل الأمم المتحدة في البلد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ التزامات البلد في مجال حقوق الإنسان (التي تركز هي نفسها على خطة عام 2030).

13- وفي سرّي لانكا، أدخل فريق الأمم المتحدة القطري العديد من أدوات تحليل المخاطر والإنذار المبكر من أجل المساعدة في تعميم الوقاية في جميع برامجها وتعاونها مع الجهات الفاعلة، بسبل تشمل نُهجاً تراعي النزاعات في التحليل القطري المشترك وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويُستعان حالياً بالأفكار المنبثقة عن تحليل المخاطر في تصميم البرامج والحوار مع طائفة واسعة من الجهات المعنية الوطنية، بما فيها الحكومة وأحزاب المعارضة وأحزاب الأقليات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وتتصدى البرامج الناشئة أيضاً لمخاطر جديدة مثل خطاب الكراهية على الإنترنت، وذلك عن طريق شراكات مع المجتمع المدني ومنصات التواصل الاجتماعي.

14- وقد أقرت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بهذه التغييرات وبالتحول الواسع النطاق في النهج المتبع ورحبت بها. ووفقاً لدراسة استقصائية أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أشارت الحكومات إلى أن المنسقين المقيمين أبدوا قدرة قيادية معززة (81 في المئة)، وحيادية (67 في المئة)، وقدرة على التنسيق (73 في المئة)، وتركيزاً أكبر على النتائج المشتركة (78 في المئة)، مقارنة بما كان عليه الحال قبل 1 كانون الثاني/يناير 2019 عندما وُضع نظام المنسقين المقيمين الجديد. ويرى نحو 78 في المئة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أن المنسق المقيم يشكل منفذاً فعلياً إلى منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري<sup>(6)</sup>. وفيما يتعلق بتحسين الانساق في ركائز الأمم المتحدة، تشير الدراسة الاستقصائية إلى أنّ 76 في المئة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج وافقت على أن المنسقين المقيمين ساهموا في عام 2020 في بناء أوجه تآزر أقوى عبر التدخلات الإنمائية والإنسانية و/أو بناء السلام.

#### أدوار فريق الأمم المتحدة القطري ومسؤولياته

15- توجد أيضاً دلائل قوية على أن أهمية نظام المنسقين المقيمين - من حيث تعزيز القيادة والتنسيق وعقد الاجتماعات - تُترجم بمساهمة معززة وأكثر ملاءمة من جانب فرق الأمم المتحدة القطرية في تحقيق الهدف العام المتمثل في النهوض بخطة عام 2030 وتعزيز أوجه التآزر بين الأعمال الإنسانية والإنمائية والأعمال المتعلقة بالسلام والأمن والمرتكزة على حقوق الإنسان. وتُظهر التعليقات الواردة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج في عامي 2019 و2020 أن الحكومات توافق بأغلبية ساحقة (91 في المئة)

(6) الدراسة الاستقصائية التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج، 2020.

على أن الفرق القطرية أصبحت، منذ بدء عملية الإصلاح في عام 2018، أكثر مجارة لاحتياجاتها الإنمائية وتعمل بمزيد من التعاون (77 في المئة)، في سياقات تشمل جهود التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

16- ويشير هذا الاعتراف من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج إلى أن هذا النوع من الدعم التحويلي الذي يساعد البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يمكن ضمانه إلا عن طريق إيجاد حضور للأمم المتحدة يتسم بدرجة أكبر من التعاون والمساءلة والخضوع للطلب. وقد قطعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية اليوم شوطاً متقدماً جداً من هذا الانتقال، والدعوة الواردة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام 2020، والموجهة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية لكي تسهم بخبراتها الفنية وأدواتها ومنصاتها على نحو أكثر فعالية، هي دعوة تحظى بالترحيب - حسبما اتفق عليه في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وما يعادله من أطر التخطيط من أجل النهوض بخطة عام 2030 - بما أنه يتعين على جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مساعدة الحكومات في جهودها الرامية إلى احترام التزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي والوفاء بها، في سياقات تشمل التعافي من جائحة كوفيد-19.

17- ورغم تحقيق تقدم كبير، يوجد متسع لزيادة تعزيز ما يمكن للأمم المتحدة أن تقدمه على أرض الواقع، بقيادة المنسق المقيم ودعمًا لخطة عام 2030. وفيما يتعلق على وجه الخصوص بتعزيز التعاون على مستوى عمليات التنمية والسلام والعمليات الإنسانية التي تركز على حقوق الإنسان، تفيد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بوجود تحديات تتصل بتعريف "النتائج الجماعية" وطرق إدراجها في أدوات التخطيط الحالية، مثل أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وخطط الاستجابة الإنسانية، والأطر الاستراتيجية المتكاملة. وقد أشار الأمين العام في تقريره عن استعراض نظام المنسقين المقيمين إلى ضرورة معالجة ذلك وإلى ضرورة ضمان التمويل الكافي والتصدي إلى "نهج الانعزال" الذي يتبعه المانحون إزاء قنوات تمويل أعمال الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام<sup>(7)</sup>.

#### دور فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار ومسؤولياته

18- يتألف فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار من 18 وكالة مقيمة في ميانمار إلى جانب أربع وكالات غير مقيمة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (مفوضية حقوق الإنسان)، تعمل عن بعد من بانكوك. ويضم فريق الأمم المتحدة القطري 600 موظف، منهم نحو 350 موظفاً دولياً، وله حضور في جميع ولايات البلد ومناطقه البالغ عددها 15 ولاية ومنطقة. ومنذ استيلاء الجيش على السلطة في شباط/فبراير 2021، التزم الفريق القطري بالبقاء والعمل مع التركيز على المساعدة الإنسانية والاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية على المستوى المحلي، وسعى جاهداً للاستفادة من جميع القنوات المتاحة ووضع نظم حرساً على أن تظل حقوق الإنسان أولوية رئيسية في جميع برامج وأنشطته.

#### تجسيد مقتضيات حقوق الإنسان: الآليات والاستراتيجيات الرئيسية على مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية

19- في عام 2019، خلص السيد روزنتال في استعراضه إلى وجود "أوجه قصور تنظيمية وهيكلية" أعاقت إجراءات الأمم المتحدة لمعالجة الوضع المتدهور في ميانمار. واتخذ فريق الأمم المتحدة القطري في عام 2020 عدداً من المبادرات حرساً على أن تؤدي أنشطة الأمم المتحدة في ميانمار إلى دعم حقوق الإنسان وحمايتها بصورة فعالة، بطرق تشمل مراعاة التوصيات الواردة في استعراض السيد روزنتال.

(7) A/75/905، الفقرة 103.

وسعى الفريق القطري، بقيادة المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، سعياً حثيثاً إلى تنفيذ مبادرة حقوق الإنسان أولاً والنداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، الذي صدر لاحقاً. وتضع استراتيجية حقوق الإنسان، المعتمدة في تموز/يوليه 2020، إطاراً مشتركاً لانخراط الفريق القطري في مجال حقوق الإنسان إلى جانب مختلف الجهات المعنية بالتنسيق مع الكيانات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

20- وقد أنشأ مجلس حقوق الإنسان البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار في آذار/مارس 2017 بموجب قراره 22/34 من أجل تحديد الحقائق وملاسات انتهاكات حقوق الإنسان التي يدعى أنّ القوات العسكرية والأمنية ارتكبتها في ميانمار، لا سيما في ولاية راخين. وقدمت مفوضية حقوق الإنسان، في أيلول/سبتمبر 2020، تقريراً إلى المجلس يعرض بالتفصيل تقييمها لوضع حقوق الإنسان في البلد وتقيماً لتنفيذ توصيات بعثة تقصي الحقائق<sup>(8)</sup>. وسُلمَ تقرير آخر عن الوضع في ميانمار في أيلول/سبتمبر 2021<sup>(9)</sup>. وسعت الأمم المتحدة في ميانمار بصورة استباقية إلى الحرص على تطبيق مبادئ نهج يقوم على حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والدعوة إلى عدم ترك أحد خلف الركب تطبيقاً منهجياً في جميع أنشطتها وبرامجها، على النحو المتوخى في أهداف التنمية المستدامة.

21- وتمشياً مع التوصيات المنبثقة عن استعراض السيد روزنتال الداعية إلى الاستفادة من مختلف ولايات الأمم المتحدة وقنواتها ومجالات خبرتها ومعايرتها على نحو متسق في سبيل التعاون البناء مع الدول الأعضاء، اتخذ فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً خطوات نحو الاستفادة من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل.

#### أعمال الرصد والإعلام لفريق الأمم المتحدة القطري

22- تمشياً مع التوصيات المنبثقة عن استعراض السيد روزنتال، يحرص مكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، بالتنسيق الوثيق مع مفوضية حقوق الإنسان ومكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى ميانمار، على توفير المعلومات والتحليلات والمشورة في الوقت المناسب بشأن حقوق الإنسان وديناميات الصراع.

23- وعقدت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها، والفريق العامل المعني بترتيبات رصد العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتحليله والإبلاغ عنه اجتماعات في غضون شهر من استيلاء العسكر على السلطة، ويواصلان العمل في إطار ولايتهما من أجل حماية الأطفال والمعرضين للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، رغم الصعوبات والقيود المفروضة على الوصول بسبب تقييد السلطات لتراخيص السفر.

24- وتعمل آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح في ميانمار منذ عام 2007 وفقاً لقرار مجلس الأمن 1612(2005). وهي تُطلع المجتمع الدولي على حالة الانتهاكات المرتكبة في حق الأطفال وتؤيد محاسبة المسؤولين عنها عن طريق تطبيق خطط عمل ملموسة ومحددة زمنياً من أجل إنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في حق الأطفال ومنعها. وتشرف فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ على توثيق جميع الانتهاكات الجسيمة الستة التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع والتحقق منها.

(8) A/HRC/45/5.

(9) A/HRC/48/67.

## دور المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في ميانمار والتحديات التي يواجهها

25- اضطلع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بدور مركزي يتمثل في صياغة موقف مشترك لفريق الأمم المتحدة القطري فيما يتعلق بالتعامل مع السلطات العسكرية. وفور استيلاء العسكر على السلطة، جمع المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية فريق الأمم المتحدة القطري بهدف الحرص على استمرار الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للأرواح، ومعالجة قضايا حقوق الإنسان، ودعم تدابير الوقاية من كوفيد-19 والتصدي له، وتقديم المعونة الإنمائية العاجلة - رغم الحقائق الميدانية التي تتزايد تعقيداً.

26- وسيكون ضمان استمرار الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها على وجه الاستعجال أحد التحديات الرئيسية في سبيل المضي قدماً. واعتمد المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية نهجاً يقوم على تكييف مختلف عناصر المفوضية، بالاستفادة من مختلف الولايات ومجالات الخبرة داخل ميانمار وخارجها على السواء. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن يتواصل تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها من أجل توجيه عملية إعداد البرامج وتنفيذها. وسيظل هذا النهج على نطاق المنظومة، الذي يشجع مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة على اللجوء إلى الدعوة عن طريق القطاعين الخاص والعام على السواء بطريقة تكاملية، يكتسي أهمية حاسمة في التصدي لأزمة حقوق الإنسان في ميانمار.

## باء - القرارات وخطوط الاتصال على نطاق المنظومة

### ضمان الاتساق على نطاق المنظومة مع القرارات الاستراتيجية والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان

27- منذ الاستعراض الذي أجراه السيد روزنتال، عُرِّزت الآليات داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان مشاركة الممثلين في الميدان، وهو ما أتاح التوجيه على المستوى الرئيسي وتنسيق الدعم المقدم من مقر الأمم المتحدة إلى الإدارة الميدانية العليا في أوضاع تتسم بالتعقيد الشديد وفي غضون مهلة قصيرة، وضمن لفت انتباه كبار متخذي القرارات إلى المسائل المثيرة للقلق، بمجرد أن تدعو الحاجة إلى ذلك.

28- ويضع الأمين العام، في ندائه إلى العمل من أجل حقوق الإنسان الذي وجهه في شباط/فبراير 2020، رؤيته لحقوق الإنسان في صميم عمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها، ويلزم المنظومة بالاستفادة على أكمل وجه من أدواتها ومداخلها في مجال حقوق الإنسان. وهو يذكر على وجه التحديد أن الأمم المتحدة ستواصل تعزيز الثقافة المؤسسية، بالبناء على المبادرات القائمة التي تشمل مبادرة حقوق الإنسان أولاً ومتابعة تقرير السيد روزنتال والتي تشدد على منع الأزمات والحماية وحقوق الإنسان في حملات التوعية وفيما تتخذ من قرارات وفي البرمجة على الصعيدين الميداني والإقليمي وعلى صعيد مقر الأمم المتحدة<sup>(10)</sup>. وفي عام 2020، أنشئ فريق عامل مشترك بين الوكالات يضم 35 كياناً من كيانات الأمم المتحدة من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في النداء إلى العمل، إلى جانب سبعة أفرقة عمل مواضيعية مشتركة بين الوكالات، يضم كل منها ممثلين من مقر الأمم المتحدة ومن الميدان. ويدعم الفريق العامل وأفرقة العمل أيضاً تبادل المعلومات والآراء والمستجدات على نطاق الركائز الثلاث، وهي تعمل بوصفها قنوات إضافية يمكن من خلالها نقل المعلومات والتحليلات الناشئة في الميدان إلى مقر الأمم المتحدة وبالعكس.

29- واستناداً إلى الجهود الكبيرة المبذولة في إطار مبادرة "حقوق الإنسان أولاً"، يوسّع الأمين العام، في ندائه إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، نطاق حقوق الإنسان من أجل إثبات أهميتها وإمكانية

(10) "أسمى ما ترنو إليه النفوس"، ص 6.

تطبيقها على التحديات العالمية المعاصرة، مثل أزمة المناخ، والحيز المدني، والمساواة بين الجنسين، والحقوق في المجال الرقمي. ويتمثل أحد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان أولاً في إدماج مبادئ حقوق الإنسان في التحليل والتخطيط والبرمجة على نطاق المنظومة. ويحدد الأمين العام، في ندائه إلى العمل، مجالات ملموسة لمشاركة الكيانات من أجل استحداث أدوات وآليات مشتركة في هذا الصدد. أما المرحلة الثانية من التنفيذ فهي تركز على التنفيذ الميداني، وتدعمها في ذلك جهود مكرسة ترمي إلى التوعية.

30- وفي عام 2020، قادت مفوضية حقوق الإنسان، بالتشاور مع شركاء الأمم المتحدة، عملية إعداد إرشادات عملية بشأن كيفية تحقيق الاستفادة من الاستعراض الدوري الشامل بوصفه أداة مركزية للمشاركة في نهج الأمم المتحدة إزاء حقوق الإنسان على المستوى القطري<sup>(11)</sup>. ويأتي هذا ليستكمل المنكرة التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حول حقوق الإنسان لاستخدامها من قبل المنسقين المقيمين وفرق الأمم المتحدة القطرية التي ترمي إلى تزويد كل من المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية بالأدوات والموارد التي يحتاجون إليها للوفاء بمسؤولياتهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها<sup>(12)</sup>.

### تعزيز جمع المعلومات وتحليلها ونشرها على نطاق المنظومة

31- عمل الجيل الجديد من أطر التعاون والتحليلات القطرية المشتركة، على الصعيد الميداني أيضاً، على تمهيد الطريق لتبادل المعلومات والتحليل والبرمجة على نحو أشمل ومتعدد الركائز، وهو ما عزز قدرة الأمم المتحدة على التصرف بطريقة وقائية.

32- ويوضح الأمين العام، في ندائه إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، ضرورة الاسترشاد في تنفيذ الولايات و/أو عمل المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بتحليل المخاطر والفرص المتعلقة بحقوق الإنسان، بما يشمل التحليل الجنساني، ويشجع على التوسع في نشر مستشاري شؤون حقوق الإنسان في مكاتب المنسقين المقيمين، بموافقة حكومة البلد المضيف. وارتفع عدد المستشارين في مجال حقوق الإنسان من 34 مستشاراً في عام 2018 ليلبلغ 54 مستشاراً في عام 2021. وهم يعملون بتنسيق متزايد مع مستشاري السلام والتنمية؛ وحيثما يُنشر مستشارو السلام والتنمية بمفردهم، ينبغي أن يدعموا المنسقين المقيمين في استبانة المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان والتصدي لها باكراً.

33- ويبدل مركز تنسيق العمليات والتصدي للأزمات جهوداً ترمي إلى تحقيق المزيد من الاتساق بين المعلومات والتحليلات وتكاملها فيما يتعلق بالركائز الثلاث التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة، بتقديم تقارير يومية وإصدار إنذارات سريعة، إلى جانب إعداد تقارير مخصصة عن الأزمات، إذا دعت الحاجة، وهو ما يفرضي إلى إدماج أبعاد حقوق الإنسان.

## جيم - مشاركة الدول الأعضاء

### مشاركة الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً

34- أكدت توصيات السيد روزنتال الحاجة إلى مزيد من التنسيق في عمل الأمم المتحدة وزيادة التعاون مع الدول الأعضاء، لا سيما من أجل التشجيع على منع الأزمات على نحو أكثر فعالية وقائم على الحقوق. وتُتوخى المشاركة المنتظمة مع الدول الأعضاء في إطار المرحلة الثانية من تنفيذ مجال

(11) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "تحقيق الاستفادة القصوى من الاستعراض الدوري الشامل على الصعيد القطري: توجيهات عملية".

(12) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، "مذكرة توجيهية لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حول حقوق الإنسان لاستخدامها من قبل المنسقين المقيمين وفرق الأمم المتحدة القطرية".

التركيز على "العمل الجماعي" في النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وفي إطار مجال التركيز المعنون "الحقوق في أوقات الأزمات"، يدعو الأمين العام صراحة إلى تعاون أكثر استراتيجية مع الدول الأعضاء المعنية في سياق ما يبذل من جهود في مجال الوقاية. وقد دأب الأمين العام، إما مباشرة أو عن طريق ممثليه ومبعوثيه الخاصين، على الاستفادة من مساعيه الحميدة من أجل منع نشوب النزاعات أو التوسط بين أطراف النزاع.

35- وفي إطار مجال التركيز المعنون "الحقوق في أوقات الأزمات" في النداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، يشدد الأمين العام أيضاً على أهمية التعاون الاستراتيجي مع مجلس الأمن، إلى جانب استخدام مجموعة كاملة من الأدوات والقنوات الأخرى، بما يشمل التعبئة مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى، من أجل إنكاء الوعي ومنع حدوث الأزمات. ويذكر الأمين العام في النداء إلى العمل أن الأمم المتحدة "ستقدم إلى مجلس الأمن والجمعية العامة بانتظام تحليلات ومعلومات من منظور حقوق الإنسان بشأن الأزمات الحالية والمحتملة المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل الإنساني"<sup>(13)</sup>.

36- وقد ظل التعاون مع المنظمات الإقليمية منذ أمد بعيد العامل الحاسم في عمل الأمم المتحدة، على النحو المعترف به في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والعديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتحظى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بقدرات فريدة وتكاملية يمكن لها، عندما تتسق على النحو السليم، أن تسهم إسهاماً حاسماً في منع نشوب الصراعات المسلحة واحتوائها.

37- وفي السنوات الأخيرة، تعززت هذه العلاقات وتعمقت على نطاق طائفة واسعة من الأنشطة التي تشمل بناء السلام والتوسط في الأزمات، وحفظ السلام، والمساعدة الإنسانية. ودعماً لهذا التعاون المتنامي في الميدان، عقد الأمين العام عدداً من الاجتماعات الرفيعة المستوى مع رؤساء المنظمات الإقليمية حرصاً على التنسيق والتفاهم المتبادل، ويتصدر منع نشوب النزاعات هذا التعاون.

#### الدعم والتعاون على الصعيد الحكومي الدولي

38- يكتسي منع نشوب النزاعات وبناء السلام واستدامة السلام أهمية محورية في عمل الأمم المتحدة، على النحو المبين بالتفصيل في الميثاق. ويستند أيضاً مقترح الخطة الجديدة للسلام، الذي يركز بقدر أكبر على الوقاية وبناء السلام والاستثمار فيهما، إلى الخطة الوقائية للأمين العام من أجل النهوض بقدره الأمم المتحدة على "مساعدة البلدان على تقييد اندلاع الأزمات التي تتسبب في خسائر فادحة في الأرواح البشرية وتقوض المؤسسات والقدرات اللازمة لتحقيق السلام والتنمية"<sup>(14)</sup>.

39- ونظراً إلى طبيعة الصلة القائمة بين النزاعات والأزمات الراهنة، فإن عمل الهيئات والآليات الحكومية الدولية ومناقشاتها ومخرجاتها على نطاق الركائز الثلاث يعزز بعضها بعضاً ويكمل كل واحد منها الآخر وهو ما يعزز فهم القضايا ذات الأهمية العالمية أو القطرية ويرشد إلى طرق معالجتها. وفي قراري الجمعية العامة ومجلس الأمن لعامي 2016 و2020 بشأن الحفاظ على السلام<sup>(15)</sup> وقراري مجلس حقوق الإنسان 18/38 و31/45 بشأن مساهمة المجلس في منع انتهاكات حقوق الإنسان، أكدت الهيئات المعنية مركزية النهج ذي الركائز الثلاث والحاجة إلى مزيد من الاتساق والتعاون بين الهيئات والآليات ذات الصلة.

(13) "أسمى ما ترنو إليه النفوس"، ص 12.

(14) "Meeting the prevention challenge", *UN Chronicle*, vol. LIV, No. 3 (October 2017).

(15) قرارا الجمعية العامة 262/70 و201/70 وقرارا مجلس الأمن 2282(2016) و2558(2020).

40- ويضاف إلى ذلك أن منظومة الأمم المتحدة تعمل باستمرار على تعزيز التنسيق من حيث العمل بتعاون أوثق من أجل اتخاذ إجراءات مبكرة، ومنع نشوب النزاعات، وحماية الحقوق في أوقات الأزمات، على نحو ما يوضحه نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان. وإذ يكرر الأمين العام التأكيد على الترابط الراسخ بين التمتع بحقوق الإنسان والقدرة على الصمود في وجه الأزمات، فهو يؤكد في ندائه إلى العمل أن الأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان تشكل جزءاً من مجموعة الأدوات الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي - التي يضمن استخدامها فعالية واستمرارية جهود التنمية ومنع نشوب النزاعات. ويسلط الأمين العام الضوء، في ندائه إلى العمل، على الصلة الجلية بين هدي الوقاية والحماية، مشيراً إلى أنه "لا يوجد ضمان أفضل للوقاية من أن تقي الدول الأعضاء بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان"<sup>(16)</sup>.

41- وينظر مجلس حقوق الإنسان وآلياته بانتظام في الحالات القطرية والمسائل المواضيعية التي تشمل عمل الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، بما فيها اللجنة الثالثة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، ولجنة بناء السلام. وقد زاد مجلس حقوق الإنسان من حجم أعماله بدرجة ملحوظة وأصبح أكثر مرونة في معالجة الأوضاع التي تستدعي اهتماماً عاجلاً وذلك منذ أن أجرى السيد روزنتال استعراضه، ولا سيما منذ ظهور جائحة كوفيد-19.

42- وتجري أيضاً دراسة دور هيئات حقوق الإنسان وآلياتها في مجال الوقاية. وقد حددت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ثغرات في مجال الحماية، يمكن أن تساعد، في حال معالجتها، على بناء مجتمعات أقدر على امتصاص الصدمات وعلى استمرارية التنمية والسلام<sup>(17)</sup>. وأقر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 18/38، بدوره الحاسم في منع الانتهاكات؛ ويتضمن التقرير الصادر بعد ذلك مقترحات ترمي إلى تفعيل ولاية المجلس في مجال الوقاية وتوثيق عرى التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة<sup>(18)</sup>. وعلى هذا الأساس وفي إطار المتابعة، دعا المجلس في قراره 31/45 إلى تعزيز قدرة مفوضية حقوق الإنسان على الإنذار المبكر والعمل في مجال حقوق الإنسان، وشدد على التعاون المؤسسي فيما بين هيئات الأمم المتحدة والروابط الوثيقة بين ركائز حقوق الإنسان والسلام والأمن من أجل الوقاية، بسبل تشمل إحاطة سنوية يقدمها رئيس لجنة بناء السلام إلى المجلس.

43- وفي القرار 31/45، أهاب مجلس حقوق الإنسان أيضاً بمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل إطلاع المجلس على المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تشير إلى تزايد خطر حدوث حالة طوارئ في مجال حقوق الإنسان، وسلم بأنه يجوز للمجلس أن يلجأ أيضاً إلى أشكال عمل تعزز الحوار والتعاون مع الدولة والمنطقة المعنية، بهدف معالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان ومنع وقوع المزيد منها والاستجابة الفورية لحالات الطوارئ في مجال حقوق الإنسان. وتعمل مفوضية حقوق الإنسان على تنفيذ القرار من أجل تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة والنُهُج المتعددة الركائز إزاء الوقاية الطويلة الأمد والهيكلية، وعلى تحديد علامات الإنذار المبكر وإدارة الاستجابة المبكرة للأزمات، وفقاً للتكليف الصادر عن المجلس.

44- وشدد مجلس حقوق الإنسان في قرارات أخرى على أوجه الترابط بين الركائز الثلاث، بما يشمل قرار المجلس 23/44 بشأن مساهمة احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز مبادئه، وقرار المجلس 28/45 بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة

(16) "أسمى ما ترنو إليه النفوس"، ص 5.

(17) انظر <https://www.ohchr.org/en/statements/2019/10/statement-un-high-commissioner-human-rights-michelle-bachelet-third-committee-un>

(18) A/HRC/43/37.

والفتاة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن 1325(2000).

45- وعلى مدى السنوات الماضية، حدث تفاعل أكبر، في عدة أشكال، بين الهيئات الحكومية الدولية التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، على نطاق ركائز السلام والأمن والتنمية (مجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة بناء السلام) ومجلس حقوق الإنسان وآلياته. غير أنه يمكن تحقيق المزيد من هذا التفاعل.

#### العمل مع ميانمار بوصفها دولة معنية، والدعم المقدم من الدول الأعضاء والدعم الحكومي الدولي من أجل تنفيذ الأنشطة الصادر تكليف بشأنها

46- قبل ظهور جائحة كوفيد-19 في أوائل عام 2020، زارت المبعوثة الخاصة بميانمار وبنغلاديش بصورة متكررة، وشملت زيارتها ولاية راخين الشمالية التي طُرد منها معظم الروهينغا في عام 2017. وقدمت إلى قيادة ميانمار (قبل استيلاء الجيش على السلطة) أكثر من 30 ملاحظة وتوصية بشأن مجموعة من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، وتماسك النسيج الاجتماعي، والمرأة والسلام والأمن، والحلول الدائمة، والمواطنة، وحرية التنقل، والمساءلة، ووصول المساعدات الإنسانية، والتعليم، والسكن، وحقوق الأرض والملكية. وواصلت المبعوثة الخاصة أيضاً المساعدة على تعزيز التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة عن طريق التشاور الوثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمكلفين المستقلين بولايات. وفيما يتعلق بالمسألة المحورية المتمثلة في المساءلة، ما فتئت تحت ميانمار على التعاون مع آليات الأمم المتحدة، مثل آلية التحقيق المستقلة لميانمار والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار.

47- وفي أعقاب استيلاء الجيش على السلطة، عملت المبعوثة الخاصة عن كثب مع المنظمات الإقليمية، بما فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي بهدف تكملة جهود الأمم المتحدة للتصدي للأزمة في ميانمار، ونزوح الروهينغا الذي طال أمده، والتطورات السياسية والإنسانية الواسعة النطاق.

48- وقد اجتمع مجلس الأمن ثماني مرات بشأن ميانمار منذ استيلاء الجيش على السلطة، وعقد اجتماعين بصيغة آريا وأصدر خمسة بيانات صحفية وبيان رئاسي واحد بشأن تطور الوضع. وقد دعا مجلس الأمن باستمرار إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، وكرر تأكيد دعمه للمبعوثة الخاصة وشجعها على العمل بالتعاون الوثيق مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ودعا إلى التنفيذ السريع لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي توصلت إليه رابطة أمم جنوب شرق آسيا<sup>(19)</sup>. ودعت المبعوثة الخاصة الحالية، منذ أن تولت منصبها في كانون الأول/ديسمبر 2021، إلى عملية تقودها ميانمار وتعكس إرادة الشعب وترتكز على الوحدة الإقليمية وتحظى بدعم استراتيجية دولية منسقة، بما يشمل دعم مجلس الأمن. وناقش فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن الوضع في ميانمار في حزيران/يونيه 2019<sup>(20)</sup> وعقد اجتماعاً آخر في 3 آذار/مارس 2021. وأحيطت المبعوثة الخاصة علماً بالاجتماعين. وقدم فريق الخبراء غير الرسمي توصيات إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بضمان سلامة المرأة وأمنها، وأقر بالدور القيادي التي تؤديه النساء بوصفهن صانعات سلام وبناءة في المجتمع المحلي، داعياً إلى تمثيلهن ومشاركتهن في العمليات السياسية على نحو كامل وفعلي وعلى قدم

(19) للاطلاع على توافق الآراء ذي النقاط الخمس، انظر أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، "Chairman's statement on the ASEAN Leaders' Meeting", 24 April 2021.

(20) انظر S/2019/591.

المساواة مع غيرهن، وسلط الضوء على دورهن المركزي في الاحتجاجات السلمية التي أعقبت استيلاء الجيش على السلطة.

49- واعتمدت الجمعية العامة في 18 حزيران/يونيه 2021 القرار 287/75 الذي دعت فيه إلى احترام إرادة الشعب، وإنهاء حالة الطوارئ، ومنع تدفق الأسلحة إلى ميانمار، واحترام جميع حقوق الإنسان، والسماح بالانتقال الديمقراطي المستدام، بسبل تشمل تشكيل برلمان منتخب ديمقراطياً والعمل على انضواء جميع المؤسسات الوطنية ضمن حكومة مدنية شاملة تماماً. وفي 16 كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة للمرة الأولى بتوافق الآراء القرار 180/76 بشأن حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار.

### ثالثاً - الملاحظات

50- يتمثل أحد المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع والتشجيع على احترامها من دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي حماية الأفراد والمجتمعات المحلية عندما تنشأ الأزمات. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

51- ولا يزال تعزيز التعاون بشأن الوقاية فيما بين الهيئات الحكومية الدولية على نطاق الركائز الثلاث يشكل عاملاً أساسياً لاتباع نهج شامل وكلي.

52- وفي هذا السياق، يرحب الأمين العام بقرار مجلس حقوق الإنسان بأن يقدم رئيس لجنة بناء السلام إحاطة إعلامية إلى المجلس سنوياً، على النحو الوارد في قراره 31/45، من أجل توثيق التفاعل بين الهيئتين.

53- ومن الأهمية بمكان أن يُوجّه انتباه هيئات الأمم المتحدة المعنية إلى تقارير مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة بالوقاية، على نحو ما طلبه المجلس في قراره 31/45.

54- وستواصل المكاتب الميدانية ومقر الأمم المتحدة السعي إلى تعزيز التعاون بقدر أكبر، بما يضمن أن تكون آليات التنسيق أساسية وفعالة في حشد الدعم الرفيع المستوى للمنسقين المقيمين.

55- وسيستفيد المنسقون المقيمون من زيادة الموارد في قيادتهم لأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل التصدي للتحديات واغتنام الفرص المتاحة في مجال حقوق الإنسان بطريقة منسقة.